المحاضرة الثالثة: الدراسة العلمية المشكلات الإجتماعية

1 - كيفية دراسة المشكلة الاجتماعية.

2- مستويات دراسة المشكلة الاجتماعية.

3- الصعوبات التي تعترض حل المشكلات الاجتماعية.

1 - كيفية دراسة المشكلة الاجتماعية.

إن الدراسة العلمية للمشكلات العلمية مثل المدخل العلمي لدراسة أي مادة، فدراسة المشاكل الاجتماعية تعتمد على أساليب البحث الاجتماعي، كما تعتمد العلوم الطبيعية على الأدوات المعملية.

وقد لخص **جورج لندبر** "**George Lundberg**" الاتجاه العلمي في ميدان المشكلات الاجتماعية على النحو التالي:

أ- دراسة السلوك الإنحرافي في ضوء الموقف الذي حدث فيه،وكذلك تقدير درجة افتقار المنحرف إلى الحساسية للقواعد والمعايير والقيم المتبعة في المجتمع.

ب- تحديد القواعد والقيم والمعايير والأعراف التي يقاس على أساسها السلوك الإنحرافي، ذلك أن خروج الفرد عن هذه القيم والأعراف يعتبر انحراف.

ج- تقدير الدرجة التي يتمثل فيها سكان المجتمع للقواعد التي سوف تتخذ مقياسا، بمعنى إلى أي مدى يتمثل المجتمع لهذه المعايير.

د- النظر إلى المنحرف على أن انحرافه عن قاعدة من قواعد السلوك في المجتمع لا يصحبه إنحراف آخر في السلوك بالضرورة.[1].

وعند دراسة المشكلة الاجتماعية تخضع بالضرورة إلى مجموعة اعتبارات وهي[2]:

- ✓ الالتزام الدقيق بالمنهج العلمي الذي يؤدي إلى التسليم بتسلسل العوامل المسببة والطابع الانتشاري للمشكلة الاجتماعية، وهذا يترتب عليه التسليم من جهة أخرى بان المشكلة الكبرى في المجتمع تعكس تناقض أجزاء البناء، بينما يمكن أن تكون بعض المشكلات الصغرى معبرة عن اختلال في الوظيفة.
- ✓ دراسة المشكلة الاجتماعية لا يجب ان تتم بمعزل عن فهم الارتباط الوثيق بين الثقافة والمجتمع، باعتبار أن المجتمع جسم تتكامل وظائفه بناء على وجود وظائف ضرورية

[1] - محمد أعبيد الزنتاني ابراهيم:**الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية**، المكتب الحديث، الإسكندرية، 2008، ص ص 20-21.
[2] - علي عبد الرزاق جلبي، السيد عبد العاطي السيد: مرجع سابق،ص 13.

،وأن ثقافة المجتمع هي هذا الرداء الذي يتغير بتغير العلم عاكسا باستمرار أبعاد التغير التكنولوجي.

- ✓ النظم الاجتماعية مترابطة ترابطا عضويا، وكذلك المشكلات الاجتماعية مترابطة ترابطا عضويا أيضا، وتفسير هذه الارتباطات يرجع في المقام الأول إلى أن البناء الاجتماعي نفسه ووظائفه يرتبط ارتباطا عضويا هو الآخر،ولذلك فالمشكلة الاجتماعية ليست إلا نتيجة خلخل يصيب البناء الاجتماعي.
- ✓ المشكلة الاجتماعية تعكس التوجيه القيمي للمجتمع، وحل المشكلات الاجتماعية يمكن أن يؤدي إلى تغير كلي لطابع الحياة الاجتماعية.
- ✓ ليس هناك حتمية في أن المشكلة الاجتماعية لها صفة العمومية، وأن الحياة الاجتماعية تؤدي إلى انحرافات في أدوار الناس ومراكزهم نتيجة للهزات التي تصيب البناء الاجتماعي.

تتطلب الدراسة العلمية للمشكلة الاجتماعية الاهتمام بالعمق التاريخي للمشكلة والتركيز على الجانب الإنساني الذي تتضمنه كافة المشكلات الاجتماعية، بغض النظر عن زمان وقوع المشكلة وانتشارها وتغير مفهومها من ثقافة لأخرى ومن عصر لأخر، لأن الجانب الإنساني يتأثر ويتحدد بالشعور الأخلاقي والوعي وبمستوى العيش وأنماط السلطة الاجتماعية. وتدرس المشكلات الاجتماعية في ضوء المحكات الاجتماعية التالية[1]:

1- الدين: يحدد الحلال والحرام والمسموح في السلوك والعلاقات الاجتماعية والجنسية.على سبيل المثال: يحرم الدين شرب الخمر/ الربا/ الرشوة، عقوق الوالدين/ الزنا/ ...الخ.

2- القانون: ويستمد من الدين السائد في المجتمع ويدعم النظام الأخلاقي والأدبي في المجتمع إذ يعمل على منع الناس من الوقوع في الانحرافات أو الجرائم، ويعاقب السلوك المخل بالشرف والأمانة.

[1] - هند الميزر، مرجع سابق.

3- الإعلام: يعمل من خلال وسائله المسموعة والمقروءة والمرئية على كشف المشكلات التي تحدث في المجتمع من خلال تحليل الأحداث الاجتماعية التي تكشف الفساد الأخلاقي، أو لفت أنظار الناس نحو المشكلات الاجتماعية في المجتمع، أو التوعية المجتمعية.

4- الأدب الفني: حيث يساهم من خلال الدراما أو الشعر أو القصص في توعية الناس وجلب انتباههم نحو المعاناة التي يعيشها أفراد وجماعات المجتمع.

تشترك هذه المداخل الأربعة لدراسة المشكلات الاجتماعية في تأكيدها على العامل الأخلاقي، حيث أن طبيعتها غير منفصلة عن القواعد والتشريعات الأخلاقية، ومن المعروف أن الهدف النهائي في الدين والقانون يتمثل في تحقيق الامتثال للنظام الأخلاقي أو القانوني، أما في الصحافة والأدب الفني فنجد أن الهدف هو إثارة التعاطف الأخلاقي.

2- مستويات دراسة المشكلات الاجتماعية:

يمكن دراسة المشكلات الاجتماعية من خلال المداخل التالية:

1-المدخل العلاجي:

يستخدم الأخصائيون الاجتماعيون المدخل العلاجي عندما تكون المشكلة قد حدثت بالفعل، فيقومون بتقديم المساعدة للأفراد والجماعات والمجتمعات لحل أوعلاج أو مواجهة هذه المشكلة التي يعانون منها،أو إعادة توافقهم مع المجتمع[1].

ويهدف المخل العلاجي الى[2]:

- مساعدة الأفراد والجماعات للتعرف على مشكلاتهم الناجمة عن عدم التوازن بينهم وبين بيئاتهم التي يعيشون فيها، والعمل على حلها أو تخفيضها إلى أدنى حد ممكن.
- مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات على استعادة قدراتهم على الأداء الاجتماعي، وعلى التغلب على صعوبات التوافق الاجتماعي مع انفسهم ومع الآخرين.

[1] - حسن شحاته،**أسس علم الاجتماع**،ط8 ،دار النهضة العربية،القاهرة،1985،ص 82.
[2] - منا طلعت محمود: **الخدمة الاجتماعية**،المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية،2022،ص6.

- استثمار القيم الإيمانية والأخلاقية في تدعيم القيم الإيجابية وتدعيم الروابط الأسرية وتأكيدها في كافة المجالات.
- تقديم المساعدات الممكنة للفئات الخاصة والمعوزين والمسنين ممن افتقدوا ضرورات الحياة.

ويعتمد هذا المدخل على[1]:

- تشخيص المشكلة والإحاطة بخلفياتها وأسبابها.
- محاولة لفت الانتباه وأنظار صناع القرار والسياسات الوطنية والمحلية.
- الاستعانة بالمؤسسات الرسمية في تنفيذ البرامج العلاجية.
- تنفيذ البرامج وتطبيقها على عينة اولية ثم تعميمها على باقي أفراد المجتمع إن أمكن ذلك.

2-المدخل الوقائي:

وهو الذي يتوقع فيه المسؤولون عن المجتمع حدوث المشكلات نتيجة لعلمهم بأسبابها مقدما، ومن ثم يبدؤون في إعداد العدة لذلك قبل وقوع المشكلة، وتكون النتيجة هي قلة الخسائر. ويعتمد المستوى الوقائي على نتائج العلوم الأخرى وعلى معطياتها مثل علم النفس، علم الإجتماع، علم الإحصاء[2]. ويقوم المدخل الوقائي من خلال الجهود والبرامج الاجتماعية الوقائية التي توفر قاعدة أمنية تعد بمثابة صمام الأمان، وتشمل مختلف الخدمات والبرامج التعليمية والتوعوية والارشادية والترفيهية والاعلامية والدعائية[3]. وتنطلق العملية الوقائية من خمس جهات رئيسية أو أكثر وهي: الأسرة، المؤسسات التربوية والتعليمية، والمؤسسات الصحية ومؤسسات الاعلام والقانون والتشريعات.[4] وتتمثل الأهداف الأساسية للمدخل الوقائي في

[1] - ذياب عيوش، فيصل الزعنون: **الرعاية الاجتماعية**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات،2008 ،ص 122.
[2] - عصام توفيق قمر: وآخرون: مرجع سابق،ص 34.
[3] - ذياب عيوش، فيصل الزعنون: مرجع سابق،ص121.
[4] - عبد العزيز بن عبد الله البريتن: **الخدمة الاجتماعية في مجال إدمان المخذرات** ،دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014،ص، 160.

مساعدة الناس على الوقاية من المشكلات المتوقعة أو المتنبأ لها أو المحتمل حدوثها، وتفادي المشاكل والأمراض الفردية والمشاكل الأسرية[1].

3- المدخل التنموي:

يقصد به المدخل الذي يبدأ بتطوير القوى البشرية ومعالجة جوانب الضعف و القصور فيها حتى تكون منتجة وليست مجرد قوى مستهلكة، وذلك باستغلال أقصى ما لديها من قدرات في خدمة الذات والمجتمع. ويهدف هذا المدخل الى:

- إيجاد رأي عام مستعد لتحمل مسؤوليات التنمية الشاملة.
- تحديد المعوقات الاجتماعية للتنمية الاقتصادية والعمل على التغلب عليه.
- تحديد مقومات التنمية الاجتماعية وتحديد مساراتها واتجاهاتها.
- استثارة مشاركة الجماهير للتأثير في وضع السياسة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي، وإتخاذ القرارات بشأن خطط التنمية الاجتماعية، وتنفيذ تلك الخطط والبرامج ومتابعتها وتقويمها.
- توفير تنشئة اجتماعية موجهة لمساعدة النشئ والشباب على إكتساب القيم والإتجاهات العصرية التي تسهل ترسيخ عملية تحديث المجتمع، والعمل على الاحتفاظ بالقيم والاتجاهات المميزة كثقافة المجتمع.[2]

ما يمكن قوله أن المداخل الثلاثة مكملة لبعضها البعض وهي مهمة ومطلوبة ، وعلينا اختيار المدخل المناسب في ضوء الأهداف المطلوب تحقيقها ومرحلة نمو المشكلة.

3- صعوبات التي تعترض حل المشكلات الاجتماعية

تواجه المشكلات الاجتماعية مجموعة من الصعوبات التي تحول دون حلها وهي:

1- تعقد المواقف الاجتماعية : بسبب تشابك وتعقد المواقف الاجتماعية،ذلك أن المشكلة قد تعود اسبابها إلى الظروف الطبيعية أو عوامل بشرية اجتماعية، وهذه الاخيرة تتغير من وقت

[1] - عبد العزيز حسن علي رشوان: **ممارسة الخدمة الإجتماعية في مجال الأسرة والطفولة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2008،ص83.
[2] - مدحت ألو النصر: **الاتجاهات المعاصرة في ممارسة الخدمة الاجتماعية** ،مجموعة النيل العربية،مصر،2008،ص ص 36-37.

لآخر حسب حركة الحياة في المجتمع وحسب الظروف المحيطة به وعلاقاته بالآخرين.كما تواجه صعوبة عزل أحاسيس الباحث نفسه عن الموضوع الذي يبحث فيه أو يحاول أن يحل مشكلته.

2- صعوبة أجراء التجارب في العلوم الاجتماعية: ويرجع سبب صعوبة إجراء التجارب في العلوم الاجتماعية إلى تعذر ضبط متغيرات المشكلة تحت ظروف التجربة التي تتطلب الضبط والدقة والتحكم وتعذر القياس الدقيق الذي تنقصه الدقة بسب تشابك العلوم الاجتماعية وتداخلها، وذلك لأن طبيعة الظاهرة الاجتماعية تمتاز بالتفرد.

3- تعذر الوصول إلى قوانين اجتماعية: طالما لا نستطيع ان نضبط المشكلات الاجتماعية، فبالتالي لا نستطيع أن نتحدث عن قوانين اجتماعية يمكن أن تسن، ولا أن تطبق على المشكلات الاجتماعية.لأن عدو القدرة على ضبط المتغيرات تحت ظروف التجربة العلمية لا يمنحنا القدرة على الوصول الى قوانين اجتماعية تنطبق على جميع المشكلات الاجتماعية.

4- **صعوبة تجنب الباحث للجوانب الذاتية:** ان المشكلات الاجتماعية التي يقوم العلماء بدراستها لا يمكن ان تسلم من بعض الأحكام الشخصية، ففي كثير من الأحيان يصعب أن يجرد الباحث نفسه تماما عند دراسة إحدى المشكلات، وذلك عكس ما يحدث مثلا عند دراسة بعض الظواهر الطبيعية.فمهما حاول الباحث أن يحقق قدرا من الموضوعية والحياد فإن اختياره للمشكلة، وكذلك دراستها وتحليلها ومحاولة علاجها يتأثر بعدة عوامل منها: (خبراته وانتمائه الأيديولوجي، وضعه الطبقي،مواقفه في المجتمع).

5- استحالة دقة المقاييس الاجتماعية: على الرغم من تقدم علوم الاحصاء والتقويم والقياس النفسي، وعلى الرغم من انتشار استخدامها في العلوم الاجتماعية،إلا ان الوصول إلى دقة في تلك المقاييس تشبه أو حتى تقارب تلك المستخدمة في العلوم الطبيعية سوف يظل شيئا بعيد المنال.

6- بعض الانطباعات الخاطئة عن المشكلات الاجتماعية:التي تتمثل في:

- عدم الاتفاق بين الناس على ما يعتبر مشكلة اجتماعية، ويرجع ذلك الى الفروق في القناعات الشخصية للأفراد.
- اعتبار المشكلات الاجتماعية شيئا طبيعيا، وأمرا لا يمكن تجنبه والذي يساعد على وجودها كثرة الحديث عنها، وأن مجرد الوقوف على الحقائق عن المشكلة الاجتماعية هو كاف لحلها[1].

7- عدم كفاية المعلومات عن بعض المشكلات:

فبعض المشكلات الاجتماعية الخطيرة قد لا تتوافر بيانات كافية ومناسبة عنها لسبب أو لأخر، ومن بين هذه الأسباب أن بعض الأفراد قد لا يسمحون لغيرهم بالتقصي عنهم، ومعرفة أمورهم الخاصة تلك التي تجعلهم طرفا في المشكلة اجتماعية تمس قطاعا عريضا من قطاعات المجتمع.

8- صراعات القيم والمصالح:

ففي بعض المجتمعات قد تتعارض بعض القيم التي يؤمن بها الغالبية العظمى من أفراد تلك المجتمعات مع مصالح طبقة معينة ذات مصالح خاصة وذات تأثير معين في سير الأمور في تلك المجتمعات.

9- النقص في تكامل الحلول"

ان كثرة المشكلات الاجتماعية واتساعها لتشمل قطاعات كبيرة من المجتمعات المعاصرة، قد جعل تكامل الحلول المتعلقة بها أمرا متعذرا،سواء بالنسبة للحكومات أو للمؤسسات التي تسعى وراء هذه الحلول، كذلك فإن الحلول التي وجدت لبعض المشكلات نتجت عنها مشكلات أخرى لا يمكن التهوين من شأنها[2].

[1] - عبد الباسط محمد الحسن،**أصول البحث الأجتماعي**،ط4، مكتبة وهبة،القاهرة،1995.ص73.
[2] - عصام توفيق قمر:مرجع سابق،ص ص 36-37.